

مشروعات المبادرة
الأممقراتيات العربية وإصلاح
القطاع الأمني



آب/ أغسطس

٢٠١٢

الحكومة الديمقراطية للأمن في المغرب*

عبدالله ساعف**

رغم أن قضية الحكومة الديمقراطية للأمن في المغرب مرتبطة بعدد من التساؤلات الجوهرية في الحياة السياسية الحالية للبلاد، نرى أن هذه الإشكالية لا تحظى بمعالجة واسعة في إطار العلوم الاجتماعية، ولم يتطرق إليها الباحثون بما فيه الكفاية، وذلك في الغالب لأسباب ليست بالأكاديمية. ولقد كُرسَت الدراسات المتوفرة إلى حد الآن للجيش ودوره في النظام المغربي، من منظور تاريخي*** في معظم الأحيان. كما أنها تتأثر بشواغل تختلف باختلاف قضايا الساعة وسياقاتها.

الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧١. وبعد عدد من محاولات الانقلاب في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ بالإضافة إلى نزاع الصحراء الغربية الذي امتد بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٩ (أو "قضية الصحراء المغربية")، كما تسمى في مصطلحات الدولة المغربية^٢ اكتسب الجيش مزيداً من القدرة على التفاوض وأصبح طرفاً سياسياً قائماً بذاته^٤ في بلد

بعيد الاستقلال كانت قضية الأمن مطروحة من منظور الموارد الرمزية والمادية المتوفرة في يد السلطة بغية مواجهة خصومها السياسيين في ذلك الحين^١، مما أسهم في هيكله هذه السلطة فيما بعد، وقد تجاوزت قضية الأمن كونها مسألة عارضة تطراً على الكتلة الحاكمة للسيطرة على الدولة والمجتمع حتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من هذه السلطة في

^٢ كلود بالاتسولي، Claude Palazzoli، *Le Maroc politique*، (المغرب السياسي)، دار نشر Sindbad، مجموعة La Bibliothèque arabe، باريس، ١٩٧٤.

^٣ كانت إسبانيا تحتل الأراضي الواقعة جنوب البلاد حتى سقوط نظام فرانكو عام ١٩٧٥. ومع محاولة ضمها إلى باقي أراضي المملكة المغربية اندلع نزاع مسلح استمر حتى وقف إطلاق النار في عام ١٩٨٩.

^٤ إينياس دال، Ignace Dalle، *Le règne de Hassan II*، 1961-1999. *Une espérance brisée*، (حكم الحسن الثاني،

^١ لمزيد من المعلومات حول هذه الصراعات الأولى للسيطرة على الدولة بين الحركة الوطنية وبين الملكية، انظر جون واتربري، John Waterbury، *Le Commandeur des croyants. La monarchie marocaine et son élite*، (أمير المؤمنين. الملكية المغربية ونخبها)، دار نشر Presses Universitaires de France، ١٩٧٥، وريمي لوفو، Rémy Leveau، *Le fellah marocain, défenseur du trône*، (الفلاح المغربي، مدافع عن العرش)، مقدمة Maurice Duverger، المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية، ١٩٧٦.

* تمت صياغة هذا النص قبل الإصلاح الدستوري الذي اعتمد في تموز/ يوليو ٢٠١١.

** مدير مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية بالرباط.

*** عبد الحق المريني، *L'armée marocaine à travers l'histoire*، (الجيش المغربي عبر التاريخ)، الرباط، ٢٠٠٠. في هذا العمل، انظر قائمة المراجع التي تتميز بتنوع كبير.

الأجهزة المختلفة فيما بينها والتوزيع الداخلي للقدرات وطريقة العمل. ومن ثم فإن الأطراف السياسية المختلفة تعترف بأهمية الإصلاحات في الملف الأمني، بيد ان هذه لقضية ضُمت إلى النقاشات المرتبطة بالإصلاح الدستوري وبإصلاح الدولة وحقوق الإنسان.

سنسعى في هذا المقال إلى رسم الصورة الحالية للقطاع الأمني في حدود ما لدينا من معلومات. ما هي المكونات المختلفة وكيف تتصل بعضها ببعض؟ وما هو المنطق المتبع في هذا الإطار؟ وفي مرحلة ثانية سنتطرق إلى فك شفرة التطورات الجارية وتحليل آفاق الإصلاح.

I. الصورة الحالية للجهاز الأمني

تتسم التحليلات الحالية لأوضاع قوات الأمن المغربية بالصعوبة الشديدة والتعقيد. مرد ذلك أن المعلومات المتوفرة في هذا المجال تبقى غامضة، كما أن رهانات السلطة بين الأطراف المختلفة في هذا القطاع، داخليًا وخارجيًا. وانطلاقًا من العوامل التي تفسر توسع هذا القطاع وموضع الأجهزة المختلفة وعلاقتها ببعض، والتفاعلات المؤسسية والتركيب العام للنظام الأمني، يبقى السؤال مطروحًا حول عملية صنع القرار في القطاع السياسي والاجتماعي المغربي.

أ. إطلالة تاريخية حول تطور المؤسسات

بصفة عامة ينبغي لنا التمييز بين مجموعتين من الأطراف. ونعني الجيش من جانب، والشرطة والدرك والقوات الاحتياطية إلى جانب جهاز المخابرات من جانب آخر.

١. تطور الجيش وعلاقته بالملك منذ عام ١٩٥٦

- بعد الاستقلال، شهد الجيش تطورًا ملحوظًا وحظي بثقة الملك

في عام ١٩٥٦، كان الجيش يضم ٢٠٠٠٠٠ عسكريًا ورثهم عن الحقبة الاستعمارية وجيش التحرير، وبعد عام واحد بلغ هذا العدد ٣٠٠٠٠٠. وكان الهيكل التنظيمي للجيش بسيطًا: ١٣ كتيبة مشاة (عشرة منها

يوصف بأنه في نزاع مستمر. يبقى الجيش الكيان الوحيد المنظم والمسلح والمتهم أحيانًا بأنه يخضع لتأثير الإسلاميين. ومن ثم يرى البعض أنه يشكل خطرًا.

اليوم أصبحت القضايا الأمنية جزءًا من عملية "التحول الديمقراطي" ومن سياق الإصلاحات الجارية. وأصبح النقاش يتركز على "المراقبة الديمقراطية" للمؤسسات الأمنية. وهو موضوع مرتبط ارتباطًا وثيقًا بصلاحيات السلطة الملكية وبالإصلاح السياسي في المغرب بصفة عامة. حري بنا إذن أن نحلل الديناميكيات الداخلية والتوجهات الجارية داخل مؤسسة الجيش والشرطة والدرك وجهاز المخابرات في مواجهة إشكالية التحول الديمقراطي. وبصفة عامة ثمة العديد من المؤشرات على تحول في كل هذه القضايا بما في ذلك في الدوائر المقربة من السلطة ومنها اللجان الخاصة في البرلمان والمؤسسات المعنية بالذاكرة السياسية (ولاسيما معالجة انتهاكات حقوق الإنسان). وبذلك تغير وضع القضية الأمنية. كما تزداد تصريحات شخصيات لها وضعها المترسخ في المجال السياسي الرسمي، مما جعل النقاش يزداد أهمية في الحياة العامة المغربية.

غير أن القضايا المتصلة بهذه الإشكالية كثيرة ومعقدة ويصعب فهمها من خلال قراءة خارجية إذ يصعب الحصول على المعلومات الضرورية في هذا الشأن. ويتوخى الأطراف المعنيون الحذر الشديد في تحليلاتهم وتقديراتهم ولاسيما فيما يتعلق بالزيادة المستمرة في أعداد الملتحقين بالجهاز الأمني وترابط

١٩٦١ - ١٩٩٩. أمل متحطم، دار النشر طريق - *Maisonneuve et Larose*، باريس، الدار البيضاء، ٢٠٠١. انظر أيضًا *Le Maroc actuel. Une modernisation au miroir de la tradition* (المغرب الحالي. تحديث في مرآة الأصالة)، دار نشر المركز الوطني للبحث العلمي، باريس، ١٩٩٢. ستيفين هيو، *Stephen Hughes*، *Le Maroc de Hassan II*، مغرب الحسن الثاني، دار النشر بورقرق، الرباط، ٢٠٠٣

° نعني بمصطلح التحول الديمقراطي ذلك المعنى المقصود في أعمال العلوم السياسية الحالية، انظر على سبيل المثال لاري دياموند Larry Diamond ومارك بلاتنر Marc Plattner، « Le rôle de l'armée en démocratie » (دور الجيش في نظام ديمقراطي)، في *Nouveaux Horizons* (آفاق جديدة)، منشورات امعة جونز هوكينز، و National Endowment for Democracy، باريس، ١٩٩٦.

الذي صار أعظم قوة منظمة في البلاد كما تثبت المعطيات المقدمة في الملحق. إذ كانت طبيعة التهديدات والتحديات تفسر هيمنة القوات البرية على القوات الجوية والبحرية. وفي كتاب ذاكرة ملك، يصف الحسن الثاني ثقته الكبيرة في جيشه آنذاك:

"عندما ذهبت للحج في مكة، اصطحبت معي معظم الضباط المتورطين في المحاولة الانقلابية الأولى أو الثانية. تواجدنا في داخل مسجد مكة المكرمة، وهو مبنى عظيم مربع الشكل. هنا، ودون أن أطلب منهم شيئاً، بايعوني كلهم من جديد على الوفاء. بعد يومين، وصلنا إلى المدينة وبداخل مقبرة النبي، جددوا مرة أخرى عهدهم لي. فعلوا هذا في الأماكن الأكثر قداسة وحرمة في الإسلام. في هذا السياق، كان يعني استمراره في الحذر التوقف عن الثقة في الله، وكأنك قررت تسليم ملف قضيتك إلى محام، مع اختيار مراقبته للتأكد من أنه يتابعه جيداً"^٦

- شكّل مطلع السبعينات منعطفاً أساسياً أدى إلى إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية بعمق

مع محاولتي الانقلاب في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ تأثرت ثقة الملك بقوة. فأعاد تنظيم الجيش واتخذ جملة من التدابير ووضع عدداً من القواعد الجديدة:

- إلغاء وزارة الدفاع وإحلال إدارة ذات صلاحيات محدودة محلها.
- إلغاء مادة العسكرية التقليدية وإخضاع الضباط إلى سلطة الملك المباشرة بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة وفق الدستور.

- تفكيك المؤسسة العسكرية وتحويلها إلى وحدات متفرقة
- وضعها تحت سيطرة الدرك الملكي، بدءاً من تحرك الأسلحة وحتى تحركات الجنود في الثكنات.

تضم خمس سرايا، وواحدة تضم ثلاث سرايا، وكتيبتان من المنطقة الشمالية انبثقتا عن الجيش الإسباني) وسرية من قافلة بغال في فصيلتين ومن كتيبتي مدرعات أحدهما استطلاعية والأخرى من دبابات آيه إم إكس، من مجموعة مدفعية، وكتيبة هندسية، ومن مجموعة مختصة بالاتصالات، ومن كتيبة نقل بري ومن مجموعة لوجستية. ومن حيث الذاكرة الحية، فإن هذا الجهاز كان يقتصر في النهاية على عدد من كتائب المدفعية، كانت منتشرة بشكل أساسي في الرباط ومراكش، وعدد من المدرعات، وطيران محدود وبحرية غير ذات شأن. أما الملتحقون بالجيش فكانوا جنوداً مغاربة ورماء مناوشين من الجيش الفرنسي، ومن فرق عائدة من إسبانيا، والكل معزز بعناصر من جيش التحرير الوطني تم ضمها بدءاً من ١٩٥٨. وينضاف إلى ضباط الجيش الفرنسي والجيش الإسباني ضباط آخرين تم تكوينهم في الأكاديمية الملكية العسكرية بمكناس، وبمدرسة سان سير العسكرية، وبأكاديمية طليطلة في إسبانيا، أو في الأكاديميات العربية وغيرها.

كان الجيش الذي تأسس في الرابع عشر من مايو ١٩٥٦ يمثل في عيون الشعب فخراً مستعاداً يرادف في معناه الاستقلال. هذا التأسيس صاحبه مشكلة شرعية. فبينما كان المكون القادم من الجيوش الاستعمارية يتهم عناصر من جيش التحرير الوطني بلعب لعبة المعارضة، فإن هذه العناصر كانت تتهم ضباط الجيش الفرنسي القدامى بالتخطيط لمؤامرة ضد الملك. رغم هذه الاضطرابات، استحوذ الجيش على العنف المسلح المشروع.

إذ أن التوترات مع الجزائر، والتي تبلورت بصفة خاصة حول حرب الرمال في أكتوبر ١٩٦٣، والتوترات مع إسبانيا، بالإضافة إلى تحديات الأمن الداخلي ولاسيما الاضطرابات السياسية المرتبطة بتأسيس الجيش في حد ذاته وانتفاضة الريف في فترة ١٩٥٧ - ١٩٥٩ والمعارضة المسلحة والعصيان والتمرد في بعض المدن، كلها عوامل أدت إلى تطور الجيش من خلال زيادة عدده، والتسليح، والتكوين، والرؤى الأمنية التي ازدادت عمقاً على المستوى النظري والاستراتيجي في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وأخيراً وليس بآخر، التعاون مع الخارج. كل هذا كان يشهد على أهمية هذا الجهاز

^٦ الحسن الثاني، *La mémoire d'un roi*، ذاكرة ملك، محاورات مع إيريك لوران، بلون، باريس، ١٩٩٣، ص. ١٥٧-١٥٨

^٧ جدير بالذكر أن بعض المراقبين يتحدثون عن محاولة انقلاب ثالثة للجنرال أحمد الدليمي.

١٩٢٨ درك المغرب. أما الدرك الملكي فقد رأى النور بعد الاستقلال مع وضع الدرك الفرنسي تحت تصرف السلطات المغربية بدءاً من أول أبريل/ نيسان ١٩٥٧ ومع تكوين أول دفعة من الضباط وإصدار النص المؤسس للدرك والمحدد لمهامه في يناير ١٩٥٨. والدرك مكلف بحفظ النظام لذا فهو يقوم بعمليات مراقبة نصف مدنية ونصف عسكرية^٨ بالاعتماد على ٢٠٠٠٠ عنصر بشري وحوالي ٨٠٠ ضابط. لهذه المؤسسة حجم كبير ومتوغل بقواتها السيارة، ومظلاتها، وخفر السواحل، وقواتها الخاصة، وجهازها للاستخبارات وهي تضم خدمات إدارية وفنية، وكذلك خدمات خارجية (٢٢ قيادة جهوية، ٦٤ منصب، ٣٢٢ مركز). وهو مسؤول أمام الملك مباشرة أي أمام البلاط الملكي العسكري كما يتبع وزارة الدفاع على المستوى الإداري ووزارة العدل على المستوى القضائي ووزارة الداخلية على مستوى الشرطة الإدارية. وبصفة عامة، ولأن المؤسسة جزء لا يتجزأ من القوات المسلحة الملكية، فعناصرها تخضع للنظام العسكري العام. ويُضاف إلى هذه المؤسسة قوات حكومية من المقام الثاني، وهي قوات شبه عسكرية تعمل تحت سلطة الحكومة كقوات مساعدة، وكذلك تضاف كل القوات غير العسكرية التي تحمل سلاحاً (كقوات المطافي، ورجال الجمارك، وخفر الغابات، وغيرهم) والتي لا يمكن أن تتخذ إجراءً إلا بأوامر مكتوبة تحدد المهام التي يتم التكليف بها. وأخيراً وتجدر إضافة الاستخبارات ومنها على سبيل المثال المديرية العامة للدراسات والمستندات (دجيد)، التي تبقى طبيعتها، وأهدافها وأشكال تنظيمها مهمة. هذه الأجهزة التي تعززت صلاحياتها وإمكاناتها بعد محاولات الانقلاب قد انغلقت على نفسها وأصبحت تحظى بسر ختم الدولة بعيداً عن أية مراقبة تشريعية أو قضائية. وكانت هذه الأجهزة تتبع السلطة الملكية نظرياً، لكنها عملياً لم تكن مسؤولة أمام أحد^٩.

^٨ انظر العدد الخاص من الصحيفة، العدد ٤٤، ٢١ - ٢٧ يوليو ٢٠٠٦

^٩ ملف خاص في « Le Journal », « Le roi, otage de ses espions », (الملك رهينة جواسيسه)، العدد ٢٦٦، ٢٩ يوليو - ٤ أغسطس ٢٠٠٦

- تخصيص امتيازات ومزايا مادية للضباط الذين أصبحوا بالتالي أكثر تأثيراً على المستوى الاقتصادي (حيث كانوا يتمتعون باتفاقات خاصة لاستغلال المناجم الرملية والرخامية، وامتيازات صيد، وكذلك بتصاريح عديدة، وبإمكانية الحصول على قروض مصرفية استثنائية).

- إعادة التوازن على المستوى السياسي لكل من الجيش ووزارة الداخلية مع تغذية التناقضات من حيث الشكل والمضمون بين المؤسستين

- محاولة خلق مؤسسات بهدف تطبيع العلاقات بين العسكريين والمدنيين على غرار المجلس الوطني للدفاع ومجلس الأمن الوطني.

إلا أن هذه الإجراءات ما أمكن أن تخفي التطور الجوهري للقوات المسلحة والذي تواصل بعد محاولات الانقلاب واندلاع نزاع الصحراء في عقد السبعينات واستمراره حتى يومنا هذا. وقد بلغ بالفعل عدد العسكريين النظاميين ٢٢٠٠٠٠٠ بينما بلغ عدد مجندي الاحتياط ٢٠٠٠٠٠٠ بالإضافة إلى الزيادة في المعدات التي وردت في التقارير الاستراتيجية حول توازن القوى في المنطقة.

- الأطراف الأخرى: الشرطة والدرك والقوات شبه العسكرية وجهاز المخابرات

إن قوات الشرطة التي تعمل في المدن، والدرك الذي يعمل في القرى وعلى كبرى مفاقر الطرق السيارة يشكّلان ما يسمى بالقوات الحكومية من المقام الأول. يبدو أن وظائف هذه المؤسسة قد تم تعريفها دون أي خلفية مسبقة ووفقاً للظروف.

ويبدو أن نشأة الشرطة الحديثة في المغرب تعود إلى اتفاقية الجزيرةاس في عام ١٩٠٦ حيث تكونت وحدات شرطة في الموانئ المغربية، يحكمها ضباط فرنسيون وإسبان على أرض الواقع. وقد تكون الدرك إثر الأحداث التي انفجرت بعد الاتفاقية من خلال دمج بين ما عرف بـ"القوة العامة الغربية" التي نزلت بالدار البيضاء و"القوة العامة الشرقية" التي أنشئت في وجدة. وقد نتج عن هذا الدمج في ما بعد في يناير

ب. توزيع الكفاءات والسلطات

والجيش يخضع مباشرة لهيئة الأركان التي يقودها الملك.

رئيس الدولة هو كذلك من يمنح بشكل شخصي حق القيادة. فبغض النظر عن التراتبية ذاتها، يبقى كل عسكري مسؤولاً تجاه الملك مباشرة. حتى حق عصيان أمر ينتهك القانونية وضرورة إعلام رئيس أركان الحرب يمثل تعزيزاً لسيطرة الملك على الجيش.

ومن الواضح أن تركيز كل هذه الصلاحيات العسكرية في يد الملك أمر يتحمل العاهل المغربي مسؤوليته كاملة. فقد جاء في خطاب الملك محمد الخامس ما معناه أن جلالاته يكرس كل اهتمامه للقوات التي وضعها تحت قيادته العليا. يبدو إن ارتباط الملك بجيشه والجيش بالملك لا يتناقض في ذهن الملك مع روح الديمقراطية، فقد جاء في خطاب الحسن الثاني ما معناه أن الجيش الملكي هو صورة للتوحد الجلي بين الشعب والعرش، لأنه يشمل في تكوينه كل عناصر العائلة الوطنية والمجتمع المغربي، فكون ابن الفلاح يقف جنباً إلى جنب مع ابن التاجر، وابن البرجوازي، وابن الحرفي، بل وابن شخصية قريبة من الملك نفسه لهو دليل ملموس على أن القوات المسلحة تمثل قداسة المبادئ الديمقراطية. من الطبيعي أن هذه الرؤى لا تلقى نفس القبول لدى الجميع. فبالنسبة للبعض، ينبغي بالضرورة أن تقع القطاعات الاستراتيجية مثل الدفاع والأمن الوطني والشؤون الدينية وملفات أخرى بين يدي الملك. وبالتالي يفترض أن تقتصر أية إدارة للدفاع على مشاركة في أخذ القرار إضافة إلى استشارة الرأي العام¹⁰. أما بالنسبة للبعض الآخر، فإن الدستور كان ينبغي أن يعدل بخصوص امتلاك الحاكم القيادة العليا وصلاحياته في أخذ القرار بمساعدة مستشاريه وجنرالاته. ومن هذا المنظور، ينبغي تعزيز صلاحيات الحكومة في مجال كان يعتبر إلى وقتها مجالاً مغلقاً على غرار الشؤون الخارجية¹¹.

تأثر قطاع الأمن تأثراً واضحاً بفترات المواجهة بين الفاعلين السياسيين المتنافسين. فبعد اختبارات قوى مصيرية، انتهى توزيع السلطات كاملة لصالح رئيس الدولة. وفي هذه السياق العام، تظهر بقوة سلطة الملك المركزية. إلا أن التشديد على سلطات الملك في هذا المجال لا يمكن أن يغطي على تراتبيات قائمة داخل كل جهاز أمني ولا على معنى وجود أو غياب وزارة دفاع.

١. سلطات ملكية شديدة الاتساع

إن الدفاع الوطني لمن صلاحيات الملك. إذ هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية بموجب المادة ٣٠ من الدستور. وقد تركزت هيئته على هذا القطاع بفضل عدد من البنود الدستورية تضمن عدم المساس بالعاهل وتعصمه وعدم مساءلته وتجعل منه الممثل الأعلى للأمة. وقد ساهم في تعزيز مكانة الملك في مجال الدفاع قدرته على إعلان حالة الطوارئ بموجب المادة ٣٥ من الدستور وذلك رغم وجود المادة ٧٣ التي تنص على أنه "يقع إشهار الحرب بعد إحاطة مجلس النواب" "والمادة ٤٥ التي تذكر بأن القانون يختص ب"الضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين المدنيين والعسكريين". بالإضافة إلى ذلك، فإن للملك أن يعرض أمر إشهار الحرب على مجلس الوزراء ومن ثم تحريك الآلة العسكرية بموجب المرسوم الملكي لسبتمبر ١٩٦٧ الذي ينص على أن القرارات الخاصة بالإدارة العامة وبالإدارة العسكرية للدفاع يصدرها الملك. يتجلى إذن بكل وضوح أن سلطات البرلمان والحكومة تبقى ثانوية.

وقد أنشئ الجيش في ١٤ مايو ١٩٥٦ انطلاقاً من لجنة الدفاع المدنية التي وضعت تحت لوائه، والدار العسكرية التي أسست داخل القصر الملكي. ومع إلغاء وزارة الدفاع الوطني في عام ١٩٧٢ لم تتأثر هذه العلاقة المباشرة وغير المشروطة مع الملكية: إذ تميز الجيش بمركزية لا حدود لها تقوم على نظام تراتبي أفقي ورأسي في آن معاً وقيادة خاصة بكل سلاح، ومن ثم لا علاقة مباشرة بين القوات البرية والجوية والبحرية والدرك والقوات الاحتياطية.

¹⁰ محمد غمري، *Polyvalence de l'armée*، تعدد أدوار الجيش، الدار البيضاء، ٢٠٠٤.

¹¹ انظر تصريح عبد العالي بنعمور، محاورته مع الأيام، العدد ١٢٤، ٢٤ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٠٤.

٢. عمل الأجهزة الأمنية

في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. غير أنه في إطار المحاكمات الرمزية التي أجريت ضد الممارسات السائدة خلال "سنوات الرصاص" كانت قد لوحظت انتهاكات في كل الأجهزة الأمنية وتم طرح العديد من الاقتراحات. إذن فيبدو أن الحصار يضيق على هذه الأجهزة بالرغم من كل شيء.

٣. سياسة الدفاع وأطر الإدارة

كانت وزارة الدفاع لدى إنشاءها بعد الاستقلال في نوفمبر ١٩٥٦ مسؤولة عن المسائل العسكرية التي كانت تقع أثناء الحماية الفرنسية تحت سيطرة مدير المكتب العسكري للممثل الرسمي للاحتلال ولرئيس أركان الحرب. وعلى هذا الأساس فإن الوزير كان مسؤولاً آنذاك عن التنظيم الفعلي للجيش وعن إدارة التسليح وأصبح يمثل السلطة المخولة بالنسبة للفرق والضباط في آن معاً.

بعد محاولتي الانقلاب في ١٩٧١ و ١٩٧٢ شهد الجيش إعادة تنظيم لمكانته في المجتمع، كما ذكرنا من قبل ويلاحظ البعض أن السلطة حاولت أن تقيم توازناً على أرض الواقع (أو بالأحرى حاولت إثارة حالة من عدم التوازن) بين قوات الأمن العسكرية وغير العسكرية (مثل الدرك) من خلال إنشاء مجلسي الدفاع الوطني والأمن الوطني.

أما الآن فالأقسام الإدارية التي يديرها الوزير المفوض لدى الوزير الأول لا تلعب إلا دوراً إدارياً بحتاً ولا تتشغل برسم سياسة الدفاع ولا بتوجيه الجهاز العسكري وتطويره، ولا بدراسة حالات التهديد، ولا بتوزيع المهام على مختلف المؤسسات. وهذه المؤسسات عددها ستة وهي تنقسم إلى الشؤون المالية (كالميزانية والبرامج العسكرية)، والمشتريات والأشغال (كالتجهيزات والمعدات والتركيبات والتموين)، والشؤون الإدارية (كفض النزاعات، وإدارة العاملين في المجال العسكري)، والأمن العسكري (كخدمة الاستقبال والمرور)، والعدالة في إطار المجال العسكري وخدمات رقابة الإدارة العسكرية. وهذه المؤسسات تمثل في النهاية وسيطاً بين الحكومة والبرلمان في ما يتعلق بمسائل خاصة بالميزانية والتشريع والقوانين الضابطة للحياة العسكرية.

بغض النظر عن السلطة المركزية، تحيلنا القضية الأمنية بالضرورة أيضاً إلى أجهزة الأمن بحد ذاتها، أي الشرطة والجيش والدرك وجهاز المخابرات. ويندرج تحليل توجهاتها وتنظيمها وتلاؤمها مع المطالب الديمقراطية في إشكالية أكثر اتساعاً هي إشكالية التوازن العام للمؤسسات في فرضية سيناريو التحول الديمقراطي. وسنتطرق هنا بصفة خاصة إلى اثنين من هذه الأجهزة، وهما جهازا المخابرات والشرطة.

يبدو أن الاستخبارات السرية تمثل بطبيعتها مناطق محظورة للغاية، بحيث تفلت دائماً من التحليلات المعلنة والمطالبات بالإصلاح. لذا فإن الحديث عن "دمقرطة الاستخبارات" في هذا السياق يبدو غير مجدٍ - على الأقل حالياً. ولكن هل الأمور مختلفة بالفعل في مجالات أو بلدان أخرى، بما في ذلك الأطر التي أحرز فيها تقدم واضح في هذا السياق؟ إن الاستخبارات تخضع نظرياً لمتطلبات دولة القانون التي تتميز بحقوق الإنسان وبمراقبة نشاطاتها من قبل مؤسسات ديمقراطية بحيث تناقش الميزانية ويتم التصديق عليها وتطرح استجوابات تحريرية وشفهية وتدور نقاشات في إطار لجان متخصصة وغير ذلك من أشكال الرقابة، إلا أنها تظل كلها مظاهر ديمقراطية خارجية. وبالتالي يعتبر البعض أن المسائل المرتبطة بالمجال الأمني تفلت بطبيعتها من الرقابة الديمقراطية الفعلية.

أما الشرطة فيبدو أنها تخضع لمقاربة مختلفة من طرف وسائل الإعلام ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، وهي معاملة أقرب لما يلقاه مجال العدالة. فممارسات الشرطة تتم متابعتها بشكل نقدي وشديد الانتظام، كما تثبت الأبحاث الجامعية اهتمام الصحافة المتزايد بهذه المسألة^{١٢}.

وبالتالي فإن ثمة مطالب سياسية اجتماعية يرتفع صداها بقوة ولكن في حدود معينة. فعلى سبيل المثال، يجدر أن نذكر أن إدارة المسائل الأمنية على أيدي المنتخبين المحليين في المدن الكبرى وكذلك في صغرى التجمعات لا تمثل نقطة أساسية في جدول الأعمال بينما هي ممارسة منتشرة في بلدان متعددة

^{١٢} انظر بيان عمر بن دورو الذي سبق ذكره.

مسؤولين عسكريين في أحداث إجرامية مرتبطة بالهجرة غير الشرعية) وكذلك خارج البلد (مثل قضية الحملة العسكرية في الكونغو). إذن فالصور المتداولة بخصوص قوات الأمن أحياناً متناقضة^{١٤}.

II. تحليل التطورات الجارية

إن تطور العلاقة بين الجيش والسلطة وكذلك الأشكال الجديدة للنقاش العام حول مسائل الأمن والأخلاقيات أمران أساسيان يساهمان في نوع من "الديمقراطية الفعلية" بينما يخضع القطاع بالتوازي إلى ضغوط جديدة وينبغي أن يحدد توجهات استراتيجية جديدة.

أ. نحو علاقات جديدة بين الجيش والسلطة والمجتمع

١. تطور العلاقات بين الأمن والسلطة والسياسة

- الجيش درع للحفاظ على السلطة ومستبعد عن الدولة والحياة السياسية

ورث الملك الجديد محمد السادس عن أبيه الحسن الثاني حالة أمنية متناقضة إلى حد ما. فمنذ بداية توليه الحكم دعي الجيش إلى المشاركة في مراسم البيعة^{١٥}، بينما كان مستبعداً حتى هذا الوقت عن الحياة السياسية والمؤسسات وأي شكل من أشكال الاتصال بالمجتمع.

لم يعد الجيش إذن في سياق كهذا في مأمن من الجدل حول الديمقراطية. إلا أنه في المغرب - كما هي الحال في غيره من البلدان - يمثل الجيش أداة حيوية من أدوات السلطة السياسية، من خلال توفير السلطة والقوة الإقناعية في مواجهة الحركات الاجتماعية بالإضافة إلى دور الجيش الأساسي في الدفاع عن سلامة الأراضي الوطنية. وقد تم استغلال الجيش المغربي عدة مرات في إدارة الصراعات الداخلية - خصوصاً في ١٩٥٧ و ١٩٥٨ و ١٩٦٠. كما سمح

إن اتخاذ القرار الإداري يظل إذن مجالاً محصوراً لا يشارك فيه البرلمان بالرغم من أن لجنة شؤون الدفاع والسياسة الخارجية هي المنوطة نظرياً بأية مسألة متعلقة بالأمن. وبشكل عام ومهما كان المجال المعني فإن الممارسات القائمة في المغرب تقضي بأن تتبع المقترحات التي تطرحها الإدارات خصوصاً في المسائل الأمنية كما يتضح مثلاً من النقاشات السنوية الخاصة بالميزانية القومية للدفاع. وتجري تلك النقاشات بروح لا تزال إجماعية بحيث لا تسمح بتبادل آراء فعلي، كما لو كانت تمثل مجرد طقس تخيم عليه الشكليات والمظاهر الاحتفالية الديمقراطية الخارجية بدلاً من أن تكون بمثابة مداولة علنية فعلية حول المضمون، إلا أنها مسائل حيوية خاصة بإدارة النزاعات الداخلية والخارجية واستمرار قيام الأمة.

ينقسم العاملون في المجال العسكري على مستوى الموارد البشرية إلى ثلاثة شرائح هي العسكريين العاملين والموظفين والمجندين، فالخدمة العسكرية إلزامية على كل المواطنين الذكور منذ ١٩٦٥ وفقاً للمادة ١٦ من الدستور التي تنص على أن كل المواطنين يساهمون في الدفاع عن التراب الوطني. وقد كانت تطلعات الملك الحسن الثاني واضحة في هذا السياق إذ كان قد قال في خطاب له إنه يطمح إلى تعزيز روح الطاعة وفضيلتي التفاني وحب الآخر بين المواطنين الخاضعين لهذه الخدمة، وإنه يتمنى أن تلقن الخدمة العسكرية لشباب البلد روح الذكورة والفخر وتجعل منهم شباباً مستقيماً، يسرع في تحمل مسؤولياته والقيام بأكبر واجباته.

ويبدو أن العسكريين يولون اليوم أهمية واضحة لأشكال التمييز الرمزي من مزايا وموارد مادية (مثل الاتفاقات والامتيازات)، وقد تسبب ذلك في إشكاليات عدة في مجال الحوكمة العسكرية واهتمت الصحافة بتلك الأحداث بانتظام خلال السنوات الماضية ومنها مسائل إدارية، وحركية وصعود اجتماعي في إطار الجيش داخل البلد (مثل قضية أديب^{١٦}، وسرقة الأسلحة من الثكنات، وقضية وجدة حول تورط

^{١٤} انظر نتائج الاستقصاء التي نشرتها الصحيفة، العدد ٢٠٧، ٢٠ - ٢٦ أبريل ٢٠٠٤.

^{١٥} انظر إلى "المسائل" المشار إليها في الجريدة الأخرى في نص "الجيش خارج مربع الإصلاحات"، العدد ٦٥، الأسبوع ٨ إلى ١٤ مايو ٢٠٠٦.

^{١٦} النقيب أديب وهو ضابط شاب كان قد حكم عليه بخمس سنوات سجن في ٢٠٠٠ وتم استبعاده من السلاح الجوي بعد أن كان قد بلغ عن تهريب وقود ينظمه عقيد طيار في جنوب البلاد. كان قد اتهم بعضيان القواعد العسكرية لنشره مقالاً في الصحيفة الفرنسية *Le Monde* دون إذن من قواده.

المسألة والصادرة عن فاعلين سياسيين مدنيين تعارض هذه الملحوظة وربما تمثل رمزاً من رموز التغيير^{١٧}.

وعموماً فإن حالة العلاقات بين المجال السياسي والجيش تطرح سؤال الاحتمالات غير المؤكدة بتخفيف الجهاز الأمني. ولا تزال خبرة المجلس الأعلى للدفاع الوطني^{١٨} ضعيفة جداً حول هذه المسألة لتسمح باستنتاج إجابات محققة حيث أن هذه المؤسسة لا يبدو أنها تلعب دوراً جوهرياً بالفعل. وعلى صعيد آخر، وحتى إن كان احتمال انخفاض التهديدات مستقبلاً يطرح من الآن مسألة إعادة انتشار بل وتغيير مسار جزء من القوات العسكرية المعبأة اليوم، فإن هذا لم يمنع الفاعلين والمراقبين من مقارنة القدرة الفعالة للقوات المسلحة المغربية بغيرها من القوى في البلدان المجاورة والمنافسة ألا وهي إسبانيا المرتبطة بحلف شمال الأطلسي وبنظام الدفاع الأوروبي المزمع انشاؤه، والجزائر التي تعزز من قدراتها العسكرية بفضل ثرواتها النفطية.

إن الدبلوماسية المغربية بوصفها بديلاً أساسياً للحلول العسكرية تبدو في هذا السياق مليئة بالتناقضات أو غير مفيدة بالقدر الكافي مما لا يدع مجالاً لتوقع تخفيف الجهاز الأمني. فكثيراً ما كشفت هذه الدبلوماسية المتأرجحة بين الرغبة في الدفاع عن المؤسسات القائمة وضرورة مواجهة التحديات التي يفرضها المحيط الإقليمي والدولي عن نقاط الضعف في تكوينها الداخلي وفي وسائل عملها وكذلك في تفاوت مستوى كفاءات العاملين بها. واحتراماً لسمعتها المحافظة تهتم الدبلوماسية أساساً بتبرير قرارات السلطة بعيداً عن تقلبات الرأي وفي مأمن من أية رقابة ديمقراطية. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يبدو أن الدبلوماسية تعاني غياب رؤية شاملة ولا تملك أدوات تحليلية وتوقعية مناسبة. ويمنع هذا الأسلوب في العمل الدبلوماسية من تحويل أي مكسب إلى نجاح حقيقي كما تثبت قضية الصحراء.

^{١٧} بن سبية ناجي، *Bénis soit nos gouvernants* مباركون حكمانا، منشورات هادية، ٢٠٠٥.

^{١٨} هذه المؤسسة قامت على أساس ظهير التاسع من نوفمبر ١٩٥٩ ويرأسها الملك، وهي مكونة من ثلاثة أعضاء هم الوزير الأول ووزير الأشغال العامة ووزير الداخلية. وظيفة المؤسسة رسم سياسة الدولة للدفاع واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا السياق.

بمواجهة التطلعات الثورية - خصوصاً في القضية المعروفة باسم مؤامرة يوليو ١٩٦٠ وأثناء حركتي ٢٣ مارس ١٩٦٥ في الدار البيضاء ومارس ١٩٧٣، وكذلك أثناء حركات ١٩٨١ و١٩٨٤ و١٩٩٠. غير أن استخدام الجيش لأهداف مدنية لا يمثل استحواداً على السلطة بمعنى الكلمة أي "إظهار صريح ووجودي لسلطة سياسية عسكرية واعية بدورها المحرك والإرادوي في الحياة المؤسسية والاجتماعية الوطنية"^{١٩}.

إذن فهذا لا يغير شيئاً من الفصل شبه الحيوي بين السلطة السياسية والسلطة العسكرية وهو فصل يفسره انقلابا ١٩٧١ و١٩٧٢. فبين ١٩٥٨ و١٩٧٣، لجأت السلطة الملكية إلى الجيش لفرض سيطرتها السياسية، بينما كانت ركائز السلطة قائمة خارج الميدان العسكري. فقد كان يقود الصراع من أجل التحرير الوطني كل من حركة التحرير وجيش المقاومة، بشكل متكامل بالرغم من الاختلافات والصراعات الداخلية. وبعد أحداث ١٩٧١ و١٩٧٢، قام الملك باستبعاد العسكريين من الوظائف العسكرية بشكل مرحلي ومنظم.

وباختصار فإن الجيش ما زال يلعب دور الدرع مع استبعاده من السلطة ومن صلاحيات الدولة والحياة السياسية بشكل عام.

- تناقضات ونقاط ضعف الطبقة السياسية المدنية والسلك الدبلوماسي لا تبشر بتخفيف النظام الأمني

تتعامل الطبقة السياسية المدنية بشكل غير مفهوم مع الملف الأمني والعسكري إن لم تكن تجعل منه موضوعاً غير مفكر فيه. ولكن هل يعني هذا أن الأحزاب السياسية ترى في الجيش خطراً لا يتماشى بطبيعته مع المجال المدني؟ هل تعني قوة الجيش ضعف الأحزاب؟ ترجع هذه المسافة الملحوظة بين السياسة والمسائل الأمنية في الواقع إلى الخوف الذي توحى به هذه المسائل وكذلك إلى عدم الإحاطة بها. إلا أن بعض التصريحات الحديثة الأجرأ حول هذه

^{١٩} انظر المريني، مرجع سبق ذكره، وحرمة الله موسى، *Le roi Mohamed VI et l'espoir d'une nation* أو أمل أمة، مطبوعات معارف، الرباط.

١- تشغل الأبعاد المؤسسية مكانة هامة في إطار إشكالية الإصلاح الدستوري، خصوصاً تعزيز السلطة التنفيذية، أي صلاحيات الحكومة عموماً والوزير الأول، وهي مسألة تتعلق بشكل غير مباشر بالقطاع الأمني. يُطرح اليوم كذلك سؤال الصلاحيات، ولكنه مطروح غالباً من جهة الفاعلية "التنفيذية"^{٢٠}.

٢- كيف نضمن الأمن في إطار احترام حقوق الإنسان؟ تغذي انتهاكات حقوق الإنسان النقاش العام حول الأمن سواء كان بخصوص ما كان يقع في الماضي أو ما يقع حالياً^{٢١}.

٣- تعتبر مسألة الشفافية بمعناها العام الاقتصادي والمؤسسي مسألة مركزية بفعل الاستقصاءات التي قامت بها مؤسسة ترانسبيرانسي ماروك (Transparency Maroc) وبفعل نشر العديد من الحوادث^{٢٢}. على الصعيد الاقتصادي، إن لم يكن الجيش يعتبر فاعلاً اقتصادياً أساسياً على عكس بلدان أخرى، فإن أصل الثروة التي يمتلكها العاملون في القطاع الأمني لا يزال مبهمًا^{٢٣}، كما لا تتوفر إلا معلومات قليلة حول سوق الأمن الخاص وهو نشاط تشجعه وتحتويه الدولة بينما هو نشاط في غاية الازدهار. إن هذا المجال العسكري المبهم يتطلع في المغرب كغيره من البلدان إلى كفاية نفسه بنفسه بمؤسساته المدرسية ومعاهده المتخصصة ومؤسساته التأهيلية

في المجمل، تكتفي الدبلوماسية المغربية بالرد على متطلبات الأجندة الدولية وتتلقى ردود أفعال السياسة الدولية، بدلاً من رسم استراتيجية شاملة ومقنعة. وهكذا فإن مختلف العلاقات الثنائية يعوزها التناسق العام والقوة، ومهما كانت المنطقة المعنية فيبدو أن الدبلوماسية المغربية فيها لا تدخل في أية استراتيجية تقليدية من استراتيجيات التحالف أو حساب المصالح حتى مع الولايات المتحدة. إن المغرب غير نشط بل غائب تمامًا في أفريقيا الأنجلوفونية، وبالتالي فإن علاقات المغرب بالقارة الأفريقية مقتصرة على مربع البلدان الفرنكوفونية وهي بلدان قريبة من بعضها البعض تاريخياً وندراً ما كانت ديمقراطية، بينما تقيم هذه البلدان كلها علاقات جيدة مع أعداء المغرب. أما في حوض المتوسط، فالدبلوماسية المغربية تتبع دون تجديبات واضحة السياسات التي تدفع بها أوروبا. وأما في باقي العالم العربي، تكتفي الدبلوماسية المغربية بإدراج نفسها سلبياً في أجندات جامعة الدول العربية، تلك المنظمة الإقليمية التي تمر بصعوبات كبرى. وأما العلاقات مع آسيا وأمريكا اللاتينية فهي رمزية.

لا تنبئ إذن الدبلوماسية المغربية بأي تخفيف في الأجهزة الأمنية ولا بتغيير مسارها. وعلى أية حال، حتى إن كانت إدارة الخارجية أكثر فاعلية، فإن تعزيز الأجهزة الأمنية ما كان يمكن تفاديه نظراً للثقافة الأمنية القوية ولثقل العاملين في الجيش والشرطة.

٢. ظهور نقاش عام نقدي حول المسائل الأمنية

إن الانتقادات الموجهة للأسلوب الحالي للحكومة وللرقابة على السياسات الأمنية العامة تضخمت مؤخراً لدى المؤيدين الظاهرين للتحوّل الديمقراطي وكذلك بين الفاعلين السياسيين التقليديين^{١٩}، بل في قلب المؤسسات الأمنية، ولطالما كانت هذه الانتقادات غير مصرح بها. ويرتكز هذا النقاش العام الناشئ على ثلاثة تساؤلات فرعية:

^{٢٠} من مؤشرات هذا التزايد في النقاش العام حول المراقبة الديمقراطية لقطاع الأمن ظهور هذا الموضوع بكثرة في الصحافة. كان السؤال خلال العقود السابقة يتناقش حوله الخبراء فقط وفي إطار وسائل إعلام لا يتحصل إليها المواطن العادي.

^{٢١} انظر Points de vues et opinions sur la réforme constitutionnelle «Mouvement pour une constitution démocratique» رؤية وأراء حول التعديل الدستوري، "الحركة من أجل دستور ديمقراطي"، منشور بدعم من مؤسسة فريديش إيبيرت ستيفتونغ، الرباط، ٢٠٠٥.

^{٢٢} حول اختراق مافيا المخدرات لقطاعات الأمن، انظر الأيام، العدد ٢٣٦ الأسبوع ١٩ إلى ٢٥ يونيو ٢٠٠٦.

^{٢٣} انظر النقاش الذي أثاره تقرير منظمة العفو الدولية، الأيام، العدد ١٤١، الأسبوع ١ إلى ٧ يوليو ٢٠٠٤.

^{١٩} انظر مثلاً بيان اليازغي أمين عام الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية حول الصيغة المناسبة للرقابة على الشرطة والجيش والاستخبارات. حديث مع الأحداث المغربية، بتاريخ ٢٩ يونيو/جزيران ٢٠٠٦.

المكافحة ضد الإرهاب^{٢٤} وبخصوص تخلل التطرف الإسلامي للمؤسسات^{٢٥}.

ب. توجه: احتمالات إصلاح قادم في سياق تحفه مخاطر جديدة

١. تهديدات جديدة ونقاط ضعف جديدة في مواجهة الخطر الإسلامي

وفي إطار المخاطر الجديدة أثبت زلزال الحسيمة الذي وقع في ٢٠٠٤ أن البلد معرض بشكل أساسي وغير متوقع إلى الكوارث الطبيعية. ولكن باستثناء هذا، فإن ظهور الخطر الإسلامي هو الذي يمثل بالفعل التطور الأكبر في إطار المخاطر التي يتعرض لها البلد.

إن الهجمات الإرهابية الدولية التي وقعت خلال العقد المنصرم وعلى رأسها أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وهجمات مدريد في الحادي عشر من مارس ٢٠٠٤، قد أرغمت القادة الرسميين على إعادة صياغة المسألة الأمنية بشكل أكثر شمولاً. فالاستخبارات التي كانت تتركز في أيدي العسكريين تتطلب تنسيقاً أفضل بين الأقسام المعنية، كما تتطلب موارد بشرية ومادية تتفق وهذه الرهانات الجديدة.

أدى الخوف من اندساس عناصر إسلاموية في المؤسسات إلى عدد من الإجراءات^{٢٦} نقلتها الصحافة^{٢٧}. فقد قام الجيش بفصل العسكريين الذين

العليا ومستشفياته وأنظمتها الخاصة بالإسكان والخدمات الاجتماعية. إلا أن هذا لا يخفي أن التداخل بين العاملين في إطار المؤسسة العسكرية والمجتمع صار اليوم أوسع مما كان في أي وقت مضى، إذ ولت تلك الأيام التي كانت تتم فيها تعبئة العناصر وتنقيفها وعزلها وإخضاعها حصرياً للتأثيرات الحكومية للتمكن من السيطرة على المجتمع. وأخيراً فإن مسألة الشفافية تطرح مسألة أشكال الرقابة. ففي سياق لا يتدخل الجيش فيه في الحياة السياسية، صارت الدولة الأمنية تلجأ إلى وسائل رقابية أقل سلطوية. يصف البعض الأمن كجهاز ضخم تم تأسيسه لمراقبة الجيش من خلال دفعه إلى ممارسة مراقبة متبادلة بين مختلف مكوناته ولتصعيب مهام الاستيلاء على السلطة.

يرتكز إذن النقاش العام على هذه المشاغل الثلاث لتصب في أسئلة سياسية جوهرية: كيف نعمل على أن يتماشى الأمن مع الديمقراطية؟ كيف يتم تعزيز البرلمان؟ ألا يصح أن تُمارَس رقابة على من بحوزته سلاح لمزيد من الأمن والاستقرار في الداخل والخارج؟ ألا تمثل الرقابة الديمقراطية أفضل أشكال المراقبة؟ ما العلاقة بين إصلاح الأمن والإصلاح السياسي، وأي المجالين له الأولوية؟ على من يقع عبء بلورة مفهوم الأمن الوطني، وتعريف التهديدات ورسم الاستراتيجية الوطنية؟

إذن فإن إدارة مجمل القطاع الأمني يستدعي انتباه الرأي العام الذي يبدو أنه يدعو إلى إصلاح شامل من خلال الاهتمام باستغلال سليم للموارد وفرض أخلاقيات جيدة على الممارسات وكذلك وضع الفاعلين في مجال الأمن في المجتمع، وخصوصاً في ما يتعلق بعلاقتهم بالتوجه الإسلامي. وسنرى أن هذا السؤال يُطرح في آن معاً بخصوص فاعلية

^{٢٤} تشير نتائج التقرير العربي حول التنمية البشرية إلى أن الجيش والشرطة والعدالة والحقل السياسي هي المجالات الأكثر فساداً في المجتمع المغربي. انظر *الصحيفة الأسبوع* ٢٠ إلى ٢٦ أبريل ٢٠٠٥.

^{٢٥} إن كان قد تم التشكيك في هذه الفاعلية بسبب أحداث السادس عشر من مايو، فهي عامل أساسي مقدم في إطار القضية المعروفة باسم الخلية النائمة لعام ٢٠٠٢، وكذلك في حالة المجموعة الإسلامية المتطرفة التي تم الكشف عنها في يوليو ٢٠٠٦. وفقاً للمحققين كان هناك عناصر من الجيش والدرك والشرطة من بين أعضاء هذه الشبكة. انظر المؤتمر الصحفي لوزير الداخلية المغربي، *le Matin*، الأول من سبتمبر ٢٠٠٦.

^{٢٦} *الجريدة الأخرى*، العدد ٦٥، مرجع سبق ذكره.

^{٢٧} كانت نقطة البداية أحداث ١٦ مايو التي أسرعت وتيرة الإجراءات المتخذة. ثم وقعت سرقة سبعة قطع كلاشنيكوف من ثكنة في تازة، وهو حدث تم ربطه مبكراً جداً بالتوجه الإسلامي.

وكما رأينا، لا يبدو أن ثمة ما يؤثر سلبيًا على التوجه إلى ازدياد حجم الأجهزة والإجراءات الأمنية أو فاعلية الأجهزة الدبلوماسية أو السياق الإقليمي أو أشكال التهديدات الجديدة أو الثقافة التي لا زالت مسيطرة. فهل ستعوق هذه المسائل حركة الإصلاحات، بل والتوجه إلى الديمقراطية، القائمين في الحقل السياسي الاجتماعي المغربي الحالي؟

هناك ثلاثة أنواع من الإصلاحات في مسيرة قوات الأمن في المغرب. أولاً حاولت السلطة ضمان أمن أكبر في علاقاتها مع الجيش من حيث المراقبة، في مقاربة أمنية أساساً. وثمة إصلاحات أكثر تكنوقراطية تهدف إلى زيادة كفاءة الموارد وفعاليتها من حيث تأهيل الفرق العاملة، وتعزيز المعدات وتعميق أساليب استخدام التقنيات والخبرات العملية في مجال الأمن. أما النوع الثالث من الإصلاحات فهو يرتبط بالتحول السياسي الذي يعيشه البلد ويتمثل في تخفيف الممارسات السلطوية دون أن يفهم هذا بالضرورة على أنه عملية ديمقراطية بحتة. وبتناول هنا مستويين من العمل، الأول يتمثل في أشكال من الإصلاح تطبق على هياكل قائمة بالفعل، والثاني في رؤى إصلاحية لها علاقة بحقوق الإنسان كذلك التي تدرج في إطار هيئة الإنصاف والمصالحة.

- عمليات إصلاح وضبط جارية

تتعلق الإجراءات المتبعة أولاً بآليات المراقبة. ففي إطار البرلمان^{٣٢}، تجري لجنة الخارجية والدفاع الوطني رقابة ونقاشاً متعمقاً حول ميزانية الدفاع قبل طرحها في إطار جلسة كاملة العدد. ويحق لكل حزب سياسي ممثل في البرلمان أن يطلب من اللجنة المذكورة أن تجتمع أو أن تطلب حضور وزير. إلا أنه على صعيد عملي تشير فحوص تقارير اللجنة على مدى السنوات الثلاث الأخيرة إلى أن النواب تبنوا مواقف إجماعية وخاضعة بشكل تام غير مشروط حتى وإن أكد بعضهم أن تطوراً ديمقراطياً بدأ يظهر.

اعتبرهم من العناصر الإسلامية^{٢٨} وخصوصاً على قاعدة قنيطرة^{٢٩}. هذا الفصل الذي تعرضت له عناصر كانت تتمتع بثماني عشرة سنة من الأقدمية في العمل كان يرجع إلى أسباب متعددة، فبعضهم تم فصلهم بسبب قرابتهم بأحد المتورطين في حادث سرقة الأسلحة من تازة، وتم فصل ضابطين لأنهما حضرا احتفالاً أقيمت فيه خطابات دينية، وفُصل آخرون لأن أولادهم كانوا يحضرون دروساً في مدارس يديرها إسلاميون بينما كان قد طُلب منهم أن يخرجوهم من هذه المدارس، وفُصل البعض أيضاً بسبب تمسكهم بالصلاة الجماعية. كما همّ الجيش على صعيد آخر بمراقبة جنود معروفين بتوجهاتهم الدينية. وهكذا صار طبيعياً أن يُلام المرء على تصرفات مطبوعة بالتدين. وقد منعت المراقبة العامة من جانبها اللحية والحجاب في الجيش.

فهل نستنتج أن الجيش مشغول بشكل أساسي بالخطر القائم في داخله؟ لفتت بعض الحوادث الانتباه إلى التهديدات التي تمثلها نشاطات عسكريين متأثرين ببيئتهم الاجتماعية، دون أن نستطيع استنتاج خلاصات قابلة للتعميم^{٣٠}.

وخارج صفوف الجيش، أصبح الملف الإرهابي مدرجاً ضمن قطاعات النشاطات غير المشروعة (من مخدرات، وتهريب، وهجرة) فصار بالتالي مستقلاً وأصعب في الملاحظة. وقد أوضحت أحداث الحادي عشر من مارس ٢٠٠٤ في مدريد كيف تلقت خطوط تجارة المخدرات بخطوط الإرهاب الدولي، بينما يلاحظ أن حجم نشاط القنب غير الزراعي الموجه للخارج يوازي حجم التهريب^{٣١}. تسمح هذه التداخلات للمنظمات الإرهابية بالإفلات بسهولة أكبر من رقابة السلطات المالية والجمركية بما فيها أكثر الصفقات حساسية مثل مشتريات المواد المفرقة.

٢. الإصلاحات الجارية

^{٢٨} المكتب الخامس الذي أصبح مسؤولاً بشكل أساسي عن مراقبة الحركات الإسلامية تم إلغاؤه بعد تفكيك الخلية في صيف ٢٠٠٦.

^{٢٩} تم فصل أكثر من ٢٧ ضابطاً تابعاً لقطاعات مختلفة.

^{٣٠} انظر الصحيفة، العدد ١١٣، مايو ٢٠٠٤.

^{٣١} وفقاً لضابطين من الشمال كانا قد حققا في أحداث التهريب الذي قام به ضباط آخرون (٢٠٠١).

^{٣٢} يتكون البرلمان من مجلسين، أولهما منتخب بالاقتراع العام لمدة خمس سنوات وثانيهما لتسع سنوات مع تجديد الثلث كل ثلاث سنوات.

ووضع سياسات عامة في قطاعات العدالة، والأمن وحفظ النظام والتعليم والتأهيل الدائم وكذلك الإشراف النشط لكل المجتمع". تتمثل إحدى جوانب التقرير الرئيسية في التوصية بإصلاحات تساعد على تعزيز استقلال القاضي، وعلى التسوية بين التشريع والسياسة الجنائية. وهكذا فبخصوص حوكمة الأجهزة الأمنية، مطلوب أن يتم "توضيح ونشر نصوص تنظيمية مرتبطة بالصلاحيات، والتنظيم، وعمليات اتخاذ القرار، ووسائل العمل ونظام المراقبة والتقويم لكل أجهزة الأمن والاستعلام، دون استثناء، وكذلك السلطات الإدارية المسؤولة عن حفظ الأمن العام أو لها سلطة اللجوء للقوة العامة".

إن حال المغرب من حيث الإصلاح الديمقراطي لقطاع الأمن يحمل خصائص شديدة التناقض ولكن ربما تكون واعدة في الوقت نفسه، فمن ناحية هناك ثقافة إدماج قطاع الأمن في كتلة السلطة، وبالتالي هناك خاصية بُعد هذا القطاع عن التحركات والاهتزاز الديمقراطي، ومن ناحية أخرى، هناك هذا التأثير الواضح للقطاع الذي لا يمكن مقارنته بتجارب مشابهة.

وعلى صعيد آخر يبدو أن الممارسات تتوجه نحو تنسيق وتناغم أفضل بين مختلف أقسام الأمن من خلال إنشاء هياكل مكرسة لهذا الهدف، وإعادة تعريف المهام ومراجعة مهام استخبارات الجيش. كما تم تبني تقسيم جغرافي جديد للأمن، فقد أنشئت جهات أمنية جديدة، وبلديات جديدة، في محاولة لأن تنطبق الخارطة الأمنية على الخارطة الجهوية.

حتى أن مصطلح "الإصلاح" استخدم كذلك بخصوص إنشاء قسم متخصص في متابعة الشبكات الإرهابية داخل الدجستي (المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني) مما أدى إلى تحرير هذه المؤسسة من بعض المهام الثقيلة وبالنهاية غير الهامة كانت تتولاها من قبل. ويضاف إلى هذا تحسين الظروف المادية للعاملين، وتأهيلهم، والعمل على فاعلية أكبر. هناك إذن حركية تغيير تجري على أرض الواقع، وإن كانت ذات أصول بيروقراطية وتكنوقراطية وتحركها متطلبات التحديث والفاعلية.

- مقترحات هيئة الإنصاف والمصالحة

تمثل هيئة الإنصاف والمصالحة إحدى أهم الإصلاحات التي تمت في هذا السياق. وقد أنشئت بمرسوم ملكي صدر في السابع من يناير ٢٠٠٤ بناء على توصية من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وتضم ستة عشر عضواً ورئيسهم، بوصفها "لجنة وطنية تعمل من أجل الحقيقة والإنصاف والمصالحة". وقد كانت هذه اللجنة مستقلة تهدف إلى التحقيق حول الانتهاكات الشديدة لحقوق الإنسان التي وقعت بين الاستقلال وعام ١٩٩٩، وهي تعير اهتماماً خاصاً بالانتهاكات التي تحمل "طابعاً شاملاً" أو منتظماً ومنها حالات الاختفاء القهري والاعتقالات التعسفية"، وفقاً لتقرير الهيئة.

وبالفعل فقد تم تقديم تقرير لكشف الحقيقة والبحث في المسؤوليات، وكان يتضمن خلاصات التحقيقات وكذلك توصيات واقتراحات إصلاحية. وبعد عمل مضمّن من الاستماع، ومطابقة المصادر، وفحص الإجابات التي تلقتها مختلف السلطات المعنية^{٣٣}، فهو يقترح وضع مقاربة شاملة للكفاح ضد عدم المعاقبة، خصوصاً عبر "الإصلاحات القضائية، وتكوين

^{٣٣} ويلاحظ أن التقرير نفسه يشير إلى حدود هذه المهمة.

ملاحق

الجدول رقم ١: توزيع القوة العسكرية المغربية (٢٠٠٥).

النوعية	العدد
احتياطي	١٥٠٠٠٠
مساعد عسكري	٥٠٠٠٠
قوة الجيش	١٧٥٠٠٠
قوات بحرية	٧٨٠٠
قوات جوية	١٣٥٠٠

المصدر: مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية

الجدول رقم ٢: الأحجام المقارنة للجيش المغربي

نوعية القوة	البوليساريو	المغرب	الجزائر	ليبيا	تونس
قوات الجيش		١٩٦٣٠٠	١٢٧٥٠٠	٧٦٠٠٠	٣٥٠٠٠
مساعد عسكري	٣٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٨١٢٠٠		١٢٠٠٠
احتياطي	٣٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	

المصدر: مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية

الجدول رقم ٣: المصروفات العسكرية في بلدان المغرب بملايين الدولارات

الجزائر	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
ليبيا	١٣٠٠	١٥٠٠	١٣٠٠	١٢٠٠	١٠٠٠	٥٦٢	٧٤٧	١٣١٠
المغرب	١٤٠٠	١٧٠٠	١٨٠٠	١٤٠٠	١٤٠٠	١٤٠٠	١٨٠٠	٢٠٠٠
تونس	٣٣٤	٣٥٥	٣٥١	٣٥٦	٣٢١	٤٠٤	٤٩٢	٥٣٧

المصدر: مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية